

الإصلاح الإداري

الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

دليل

الإجراءات الخاصة باستقصاء وتحديد

ملك الدولة العقاري الخاص

بطاقات وصفية للإجراءات

جوان 2000

الجزء في ديسمبر 1999	دليل الإجراءات الخاص باستقصاء وتحديد ملك الدولة العقاري الخاص	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الإدارة العامة للإقتناء والتحديد
الصفحة (4)	رمز الإجراء (3)	

الإجـراء : أعمال اللجان / الإستقصاء (تابع).

العدد الرتبي للمعاملات	الوصف المدة	الأطراف المتداخلة	التعليق (التذكير بالنصوص التشريعية والترتيبية والإجراءات العملية الأخرى والأجال والمكان)
3	يفتح ملف لكل عقار شملته عملية الإستقصاء ويسند له عدد رتبي وتحفظ به جميع الوثائق المتحصل عليها.	المقرر	حساب الأنموذج عدد 5
4	يتم تعميم بطاقة إحصاء تتضمن وصف مدقق للعقار موضوع الإستقصاء ويقع التنصيص على الحجج المدلى بها والمعارضات المتلقاة أثناء المعاينة الأولية.	المقرر	تعمير الأنموذج عدد 6
5	تجتمع اللجنة بمقرها لدرس الملف والبت فيه.	أعضاء اللجنة	
1-5	في صورة ثبوت ملكية الغير للعقار موضوع الإستقصاء يحرر قرار حفظ ويمضى.		
2-5	في صورة عدم ثبوت ملكية الغير للعقار تواصل الإجراءات.		
3-5	يدون قرار اللجنة ببطاقة الإستقصاء.	مقرر اللجنة	

الجزء في ديسمبر 1999	دليل الإجراءات الخاص باستقصاء وتحديد ملك الدولة العقاري الخاص	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الإدارة العامة للإقتناء والتحديد
الصفحة (5)	رمز الإجراء (4)	

الإجـراء : أعمال اللجان / التحديد.

العدد الرتبي للمعاملات	الوصف المدة	الأطراف المتداخلة	التعليق (التذكير بالنصوص التشريعية والترتيبية والإجراءات العملية الأخرى والأجال والمكان)
1	يتم التنقل إلى عين العقار ويقع وضع علامات تحديد بزوايا العقار المزمع تحديده.	المهندس ممثل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط	
1-1	إذا كان العقار مبنيا تطل على علامة D.P.F باللون الأحمر في كل زاوية من زوايا المبنى		
2-1	إذا كان العقار يتمثل في أرض بيضاء تثبت علامات خشبية في زوايا قطعة الأرض المحددة.		
2	في صورة إعدام علامات التحديد، إعلام المكلف العام بنزاعات الدولة ليرفع شكاية إلى وكيل الجمهورية لتتبع المخالفين.	رئيس اللجنة	الفصل 11 من أمر 1918/06/18 الذي ينص على عقوبات جزائية ضد من يتولى إعدام عمليات التحديد
3	يمكن خلال عملية التحديد تلقي اعتراضات مدعي ملكية العقار الذي هو بصدد التحديد وذلك يتسلم حجج ملكية المعارضين.	المهندس	الفصل 6 من أمر 1918/06/18 مطلب في شكل مراسلة عادية
4	يطلب من مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط إعداد مثال هندسي وقتي للعقار.	رئيس اللجنة	
5	يتم إعداد تقرير ختم أعمال التحديد الذي يحتوي على كل البيانات المتعلقة بالعقار المحدد من حيث موقعه ومحتواه ومساحته وحدوده وترقيم علامات التحديد حسب المثال الهندسي.	مقرر اللجنة	يتم تعميم الأنموذج عدد 7
1-5	يمضى التقرير ويختتم ويوضع له تاريخ	رئيس اللجنة	يمضى التقرير من طرف جميع أعضاء اللجنة

الجزء رقم 7 ديسمبر 1999	دليل الإجراءات الخاص باستقصاء وتحديد ملك الدولة العقاري الخاص	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الإدارة العامة للإقتناء والتحديد
الصفحة (6)	رمز الإجراء (5)	

الإجـراء : إشهار تاريخ وضع تقرير أعمال التحديد.

العدد الرتبي للعمليات	الوصف المدقق للإجراء	الأطراف المتداخلة	التعليق (التذكير بالنصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات العملية الأخرى والأجال والمكان)
1	يتم إعداد إعلان إشهار تاريخ وضع تقرير أعمال التحديد.	مقرر اللجنة	تعمير النموذج عدد 8
2-1	يحال نص الإعلان ونسخة من تقرير ختم أعمال التحديد على وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مرفوقين بمشروع رسالتين موجهتين إلى والي الجهة يطلب منه فيها الإذن بوضع التقرير بمركز الولاية ثم الإذن بتعليق نص الإعلان إشهار تاريخ وضع التقرير بمقر المحتمديات والبلديات التي بدارتها توجد العقارات المحددة.	مقرر اللجنة	أقصد نص الفصل 6 من أمر 1918/06/18 على أن مدة الإشهار تدوم 6 أشهر ابتداء من تاريخ وضع تقرير أعمال التحديد بمركز الولاية تحال الأعمال المذكورة على الوزير بخصوص مذكرة تفسيرية
2	إعداد إعلان إشهار عمليات التحديد العقارات يتضمن تذكير بالنصوص القانونية، ويقع فيه دعوة مدعي الملكية بتقديم معارضاتهم مؤيدة بالحجج المثبتة لمالكيتهم وذلك بمقرر اللجنة في أجل قدره 6 أشهر ابتداء من نشر الإعلام بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.	مقرر اللجنة	تعمير النموذج عدد 9
1-2	يوجه الإعلان إلى إدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.	الإدارة العامة للإقتناء والتحديد	مراسلة بادية

الجزء رقم 7 ديسمبر 1999	دليل الإجراءات الخاص باستقصاء وتحديد ملك الدولة العقاري الخاص	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الإدارة العامة للإقتناء والتحديد
الصفحة (7)	رمز الإجراء (6)	

الإجـراء : قبول المعارضات.

العدد الرتبي للعمليات	الوصف المدقق للإجراء	الأطراف المتداخلة	التعليق (التذكير بالنصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات العملية الأخرى والأجال والمكان)
1	تدون جميع الاعتراضات بدفتر خاص يتم التنصيص فيه على كل الرسوم المقدمة من طرف مدعي الملكية.	رئيس اللجنة	
1-1	تسلم وصولات مقابل الوثائق المدلى بها.	رئيس اللجنة	
2	تلخص الرسوم وترجع إلى أصحابها ويتم ختمها بطابع بعد وضع أعداد رتبوية عليها.	رئيس اللجنة	يقضى الفصل 8 من أمر 1918/06/18 أن ترجع الرسوم إلى أصحابها في كل الحالات بعد مضي 3 أشهر من تقديمها.

أوجس قسي د بسمبر 1999	دليل الإجراءات الخاص باستقصاء وتحديد ملك الدولة العقاري الخاص	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والإدارة العامة للإقتناء والتحديد
رمز الإجراء (9)		
الصفحة (10)		

الإجراء : المصادقة على التقرير الاختتامي.

العدد الرقبي للعمليات	الوصف	رق المدة	سرق للإج	الإجراءات المتتالية	التعليق (التقرير بالتصميم من التشريعية والتنظيمية والإجراءات العملية الأخرى والأجال والمكان) يقع إحداد الأمر في تطبيقين بالتعيين السريعة والقرسمية الأيمونج عدد 11 بملاكي تفسيرية
1	يقع إحداد أمر مصادقة يقع للتصميم فيه على المراجع القانونية، جدول يتضمن قائمة في العقارات المحددة والتي أعدت بشأنها التقارير الاختتامية المزمع المصادقة عليها بذكر اسم العقار ومساحته وموقعه وعدد المثل المتعلق به. يحال مشروع أمر المصادقة (مع التقارير الاختتامية والأمثلة الهندسية للعقارات المعنية على الوزير) للتأشير عليه.			الإدارة العامة للإقتناء والتحديد	يعد مکتوب العرض يعرض على إمتناء الوزير
2-1	يحال مشروع الأمر والتقارير الاختتامية والأمثلة على الوزارة الأولى لاستصدار أمر مصادقة.			الإدارة العامة للإقتناء والتحديد	مکتوب مسخري من طرف المدير العام
3	بعد صدور أمر المصادقة يقع إرسال نسخة منه مصحوبا بالتقرير الاختتامية والأمثلة الهندسية المتعلقة بالعقارات التي شملها الأمر المذكور على الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتتسلم العقارات بسجلات أملاك الدولة.			الإدارة العامة للإقتناء والتحديد	

الملاحقة

أمر

عدد لسنة مؤرخ في يتعلق بتحديد الأراضي
التابعة لملك الدولة الخاص بمعتمديات ولاية

إن رئيس الجمهورية ،
باقتراح من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

بعد الاطلاع على مجلة الحقوق العينية وخاصة الفصل 16 ،
وعلى الأمر العلي المؤرخ في 18 جوان 1918 المتعلق بالتصرف والتفويت في ملك الدولة
العقاري الخاص وخاصة الفصول من 5 إلى 12 منه،
وعلى الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 والمتعلق بضبط مشمولات
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
وعلى الأمر عدد 739 لسنة 1991 المؤرخ في 22 ماي 1991 والمتعلق بوزارة أملاك الدولة
والشؤون العقارية.
وعلى الأمر عدد 1235 لسنة 1999 المؤرخ في 31 ماي 1999 والمتعلق بتنظيم وزارة أملاك
الدولة والشؤون العقارية.
وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الآتي نصه

الفصل الأول : أحدثت بولاية لجنة مكلفة باستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة
الخاص والكاتنة بمعتمديات ولاية وهي تتركب من :

- قاض من السلك العدلي : رئيس
- ممثل عن وزارة الداخلية : عضو
- ممثل عن وزارة الفلاحة : عضو
- مهندس من ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط : عضو.
- ممثل عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية : عضو مقرر يعد الملفات ويحفظ
الوثائق.

ويعين رئيس اللجنة من قبل المحكمة العقارية وبقية الاعضاء بقرار من وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية.

الفصل الثاني : تفتح عمليات استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بالمعتمديات المذكورة
بالفصل الأول من هذا الأمر ابتداء من يوم

ويقع اشهارها للعموم قبل بدايتها بشهر بواسطة النشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والتعليق
بمركز ولاية ومعتمدياتها والاعلان عن طريق الصحافة والإذاعة.

الفصل الثالث : وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية.

DECRET

Décret N° du relatif a la délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat dans certaines délégations du gouvernorat de.....

Le Président de la République,
Sur proposition du Ministre des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières,

Vu le code des droits réels et notamment l'article 16.

Vu le décret du 18 Juin 1918 relatif a la gestion et à l'aliénation du domaine privé immobilier de l'Etat et notamment les articles de 5 à 12 .

Vu le décret N° 90-999 du 11 Juin 1990 fixant les attributions du Ministère des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières.

Vu le décret N° 91-739 du 22 Mai 1991, relatif au Ministère des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières.

Vu le décret N° 99-1235 du 31 Mai 1999, portant organisation du Ministère des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières.

Vu l'avis du tribunal Administratif.

DECRETE

Article Premier : Est crée dans le gouvernorat de une commission chargée de reconnaître et délimiter les terrains relevant du domaine privé de l'Etat sis et dans les délégations du gouvernorat de

Cette commission se compose de :

- D'un magistrat de l'ordre judiciaire : président
- D'un représentant du ministère de l'intérieur : membre
- D'un représentant du ministère de l'agriculture : membre
- D'un ingénieur de l'Office de la Topographie et de la cartographie : membre.
- D'un représentant du ministère des Domaines de l'Etat et des Affaires foncières : membre rapporteur prépare les dossiers et conserve les documents.

Le président de la commission est désigné par le tribunal immobilier, les autres membres sont désignés par arrêté du Ministre des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières.

Article 2 : Sont ouvertes a compter deles opérations de délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat dans les délégations visé à l'article premier de ce décret .

Elles seront portées à la connaissance du public par voie de publication au Journal Officiel de la République Tunisienne et par affichage au sièges de gouvernorat de et ses délégations, ainsi par voie de presse et de radio, et ce un moi avant la date d'ouverture des opérations .

Article 3 : Le Ministre des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières est chargé de l'application de ce décret qui est publié au Journal Officiel de la République Tunisienne.

إعلان

تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية

تعلم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية العموم أنه بمقتضى الأمر عدد لسنة المؤرخ في والأمر عدد لسنة المؤرخ في تفتتح عمليات إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بمعتمديات ولاية إبتداء من يوم

وتقوم بعمليات الإستقصاء والتحديد لجنة يرأسها قاضي من المحكمة العقارية وعلى كل من يدعي إسحقاق قطعة أرض غير مسجلة واقعة داخل المنطقة التي وقع تحديدها أن يعلم بدعواه ويقدم مقابل وصل رسومه إما للمهندس المكلف بالتحديد أثناء مباشرة العمليات على العين أو للمعتمدية أو للولاية.

MINISTERE DES DOMAINES DE L'ETAT ET DES AFFAIRES FONCIERES

AVIS DE DELIMITATION DES TERRAINS RELEVANT DU DOMAINE PRIVE DE L'ETAT DANS LE GOUVERNORAT DE

Le Ministère des Domaines de l'Etat et des Affaires Foncières porte à la connaissance du public qu'en application des dispositions du décret N° du, et du décret N° du, les opérations de délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat seront ouvertes dans les délégations du gouvernorat de à partir du

Les opérations de reconnaissance et de délimitation seront effectuées par une commission présidée par un magistrat du Tribunal immobilier.

Les personnes autres que celle possédant un titre d'immatriculation qui prétendraient avoir des droits sur un terrain situé dans le périmètre délimité devront le déclarer et déposer leurs titres cøtre récépissé soit entre les mains du géomètre chargé du bornage pendant la durée des opérations sur le terrain, soit dans les bureaux de délégation concernée ou du gouvernorat.

قرار

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد
مؤرخ في يتعلق بتعيين أعضاء لجنة إستقصاء وتحديد الأراضي
التابعة لملك الدولة الخاص بولاية

إن وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بعد إطلاع على الأمر المؤرخ في 18 جوان 1918 المتعلق
بالتصرف والتفويت في ملك الدولة العقاري الخاص وخاصة الفصول من 5 إلى
12 منه.

وعلى الأمر عدد لسنة المؤرخ في
المتعلق باستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية
وعلى مكتب السيد وزير العدل عدد المؤرخ في
المتعلق باقتراح القاضي السيد لرئاسة لجنة إستقصاء
وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية
وعلى مكتب السيد وزير الداخلية عدد المؤرخ في
المتعلق بتعيين السيد ممثلاً لوزارة الداخلية بلجنة
إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية
وعلى مكتب السيد وزير الفلاحة عدد المؤرخ في
المتعلق بتعيين السيد ممثلاً لوزارة الفلاحة بلجنة
إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية
وعلى مكتب السيد الرئيس المدير العام لديوان قيس الأراضي ورسم
الخرائط عدد المؤرخ في المتعلق باقتراح السيد
..... ممثلاً عن ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط بلجنة إستقصاء
وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية

قرر ما يلي :

فصل وحيد : تتكون لجنة إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
بولاية من :

- السيد : ممثل عن وزارة الداخلية
 - السيد : ممثل عن وزارة الفلاحة
 - السيد : ممثل عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
 - السيد : ممثل عن ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط
- ويرأس هذه اللجنة القاضي السيد المعين من قبل
المحكمة العقارية.

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة
والشؤون العقارية
لجنة استقصاء وتحديد الأراضي
التابعة لملك الدولة الخاص
بولاية :
الملف عدد :

إستدعاء

إلى السيد : المرغوب منكم
الحضور بمكتب اللجنة الكائن مقره بالولاية وذلك يوم
على الساعة مصحوبا بالحجج والوثائق المثبتة لحقوقكم
على العقار الكائن بـ..... عمادة :
..... معتمدية

حرر بـ..... في سنة

إمضاء رئيس اللجنة

إنني الممضى أسفله أشهد أن
الإستدعاء قد سلم للسيد في سنة

إمضاء من وجه له الإعلام

إمضاء المتسلم

يرجع هذا الأصل إلى مكتب لجنة الاستقصاء والتحديد الكائن بولاية :

قائمة الحجج والأوراق

العدد الرتبي	تاريخها	تفصيلها	تاريخ إرجاعها وإمضاء المسلم لها
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
13			
14			
15			
16			
17			
18			
19			
20			
21			
22			

قائمة الحجج والأوراق

العدد الرتبي	تاريخها	تفصيلها	تاريخ إرجاعها وإمضاء المسلم لها
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
13			
14			
15			
16			
17			
18			
19			
20			
21			
22			

..... : يولاية
..... : معتمدية
..... : عمادة
..... : ملف عدد

بطاقة إستقصاء

الأبحاث

..... : العقار عدد

..... : إنجاز الملكية

..... : موقع العقار

..... : المساحة التقريبية

..... : حدود العقار

..... : شمالا

..... : جنوبا

..... : شرقا

..... : غربا

المعارضات

.....
.....
.....

الحجج المدلى بها

- (1)
- (2)
- (3)
- (4)
- (5)
- (6)
- (7)

الإمضاء

نتيجة الأبحاث :

.....

.....

.....

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة
والشؤون العقارية
لجنة استقصاء وتحديد الأراضي
التابعة لملك الدولة الخاص
بولاية
الملف عدد.....

تقرير ختم أعمال التحديد

بعد الإطلاع على الفصل السادس عشر من مجلة الحقوق العينية.

وعملا بمقتضيات الأمر المؤرخ في 18 جوان 1918 المتعلق بالتصرف
والنفويت في ملك الدولة العقاري الخاص وخاصة الفصول من 5 الى 12 منه.
وعملا بمقتضيات الأمر عدد لسنة المؤرخ في
والقاضي بإحداث لجنة استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
الكائنة بمعتمديات ولاية
وبموجب الأمر عدد لسنة المؤرخ في
والمتعلق بتأخير فتح عمليات الاستقصاء والتحديد إلى يوم
وبموجب قرار السيد وزير أملاك الدولة والشؤون
العقارية عدد المؤرخ في المتعلق بتعيين أعضاء
لجنة استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية
باشرنا نحن الممضون أسفله عملية تحديد العقار الكائن
ب..... عمادة معتمدية
من ولاية بتاريخ والذي سيطلق
عليه مستقبلا إسم

والذي يحده :

شمالا :
جنوبا :
شرقا :
غربا :

والمشتمل على مساحته : م م
كما هو مبين بالمثل المصاحب والحامل للعلامات المحددة لهذا العقار والمرقمة
تحت عدد وأثناء مباشرة الأعمال حضر السيد
..... وأدلى بـ
وبهذا تنهي اللجنة أعمال التحديد بالنسبة لهذا العقار في التاريخ المذكور.

وتأذن بإشهار هذا التقرير على معنى الفصل السادس من الأمر المؤرخ
في 18 جوان 1918.

الإمضاءات :

- الرئيس : القاضي السيد
- عضو : السيد ممثل عن وزارة الداخلية
- عضو : السيد ممثل عن وزارة الفلاحة
- العضو المقرر : السيد ممثل عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
- عضو : السيد ممثل عن ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.

ففي :

إعلان (إشهار تاريخ وضع تقرير التحديد)

تعلن لجنة استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية أنه بمقتضى الأمر عدد لسنة المؤرخ في والأمر عدد لسنة المؤرخ في فقد تم تحديد العقار الكائن بـ والمحتوي على يسمح م.م طبق تقرير التحديد المؤرخ في والمودع بمركز ولاية بتاريخ

وبعد ورود المثال الهندسي الوقتي من ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط، إتضح من خلاله أن حدود هذا العقار هي كالاتي :

شمالا :
جنوبا :
شرقا :
غربا :

وعملا بأحكام الفصل 6 من أمر 18 جوان 1918 فكل من يدعي إستحقاق هذا العقار أن يعلم بدعواه ويؤمن ما لديه من حجج مثبتة لملكيته له لدى مقر اللجنة الكائن بالولاية في غضون ستة أشهر بداية من هذا التاريخ.

في

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

إعلان

لجنة استقصاء وتحديد الأراضي

التابعة لملك الدولة الخاص

بولاية

عمليات التحديد

- عملا بمقتضيات الأمر المؤرخ في 18 جوان 1918
- وعملا بمقتضيات الفصل 16 من مجلة الحقوق العينية
- وعملا بمقتضيات الأمر عدد لسنة المؤرخ في
- المتعلق بتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية
- وعملا بمقتضيات الفصل السادس (06) من أمر 18 جوان 1918، فعلى كل من يدعي إستحقاق هذه الأراضي أن يعلم بدعواه ويؤمن ما لديه من حجج مثبتة لملكيته لها لدى مقر اللجنة الكائن بمركز ولاية في غضون ستة (6) أشهر من تاريخ وضع تقرير التحديد بمركز الولاية ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تعلن اللجنة المذكورة أعلاه أنه تم تحديد الأراضي الآتية الذكر :

الموقع	المعمدية	المساحة /م.م	الحدود	عدد المثل

**MINISTERE DES DOMAINES DE L'ETAT
ET DES AFFAIRES FONCIERES**

-AVIS-

**COMMISSION DE RECONNAISSANCE
ET DE DELIMITATION DES TERRAINS RELEVANT
DU DOMAINE PRIVE DE L'ETAT
GOUVERNORAT DE**

*

Opération de Délimitation

- Vu les dispositions du décret du 18 juin 1918 .
- Vu l'article 16 du code des droits réels.
- Vu les dispositions du décret n° du
- Vu les dispositions du décret n° du
- Vu les dispositions du décret n° du

Et par application des dispositions de l'article six (6) du décret du 18 juin 1918, tout intéressé prétendant avoir des droits sur ces terrains, doit les déclarer titres à l'appui à la dite commission sise au siège du gouvernorat de dans un délai de six (6) mois commençant à courir à partir de la date du dépôt du rapport de délimitation au siège du gouvernorat et sa publication au JORT.

Il est donné Avis à tout intéressé qu'il a été procédé à la délimitation des terrains ci-après indiqués :

Situation	Délégation	Superficie/m2	Limites	T.P.D

تقرير إختتامي

(عملا بأحكام الفصل 9 من الأمر المؤرخ في 18 جوان 1918)

عقدت لجنة إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية

.....، بالتاريخ المذكور أعلاه جلسة برئاسة القاضي السيد

وعضوية السادة :

- ممثل وزارة الداخلية

- ممثل وزارة الفلاحة

- مقرر ممثل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

- ممثل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط

وبعد الإطلاع على الأمر المؤرخ في 18 جوان 1918،

وعلى أحكام الفصل 16 من مجلة الحقوق العينية،

وعلى الأمر عدد لسنة المؤرخ في

المتعلق بتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص ببعض المعتمديات

من ولاية.....

وعلى الأمر عدد لسنة المؤرخ في

المتعلق بتعميم عمليات التحديد على باقي معتمديات ولاية

وبعد الإطلاع على تقرير أعمال التحديد المؤرخ في

.....، والمثال الهندسي المرافق له عدد

قررت اللجنة ما يلي :

1- التذكير بموضوع التحديد

يتمثل موضوع التحديد في عقار كانن ب.....

عمادة معتمدية.....، تبلغ مساحته م.م،

ويحده :

-

-

-

-

2 - الإشهارات

تمت عملية إشهار التحديد في آجالها وطبق الطرق التي اقتضاها القانون

(الرائد الرسمي عدد مؤرخ في)..

يصدر الأمر الآتي نصه

الفصل الأول : تمت المصادقة على التقارير الإختامية المرافقة والمشار إليها أعلاه المتضمنة تعيين ماهية وحالة العقارات الشرعية التابعة لملك الدولة الخاص الكائنة بولاية (معتديات) والميينة بالأمثلة المصاحبة لهذا الأمر وبالجدول التالي :

العدد الرتبي	إسم العقار المقام عليه بنايات، أو لقطعة الأرض	انموقع	المساحة/م.م	عدد المثال
1		منطقة معتدية		
2		منطقة معتدية		
3		منطقة معتدية		
4		منطقة معتدية		
5		منطقة معتدية		
6		منطقة معتدية		

الفصل الثاني : وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في

أمر

أمر عدد لسنة مؤرخ في
يتعلق بالمصادقة على التقارير الإختتامية للجنة إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك
الدولة الخاص بولاية (معتمديات).

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وبعد الإطلاع على الأمر العلي المؤرخ في 18 جوان 1918 المتعلق
بالتصرف والتفويت في ملك الدولة العقاري الخاص وخاصة الفصول الأول
(الفقرة الفرعية 2 من الفقرة الثانية) ومن 5 الى 12 منه،

وعلى مجلة الحقوق العينية وخاصة الفصول 16 و17 و18 و19 و22 و23 منها،

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1992 المؤرخ في 04 ماي 1992 والمتعلق بنقل
بعض صلاحيات وزيرى المالية والفلاحة إلى الوزير المكلف بأملاك الدولة والشؤون
العقارية.

وعلى الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 المتعلق بضبط
مشمولات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وعلى الأمر عدد لسنة المؤرخ في المتعلق
بتحديد الاراضي التابعة لملك الدولة الخاص ببعض المعتمديات من ولاية

وعلى الأمر عدد لسنة المؤرخ في المتعلق
بتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص ببقية معتمديات ولاية

وعلى التقارير الإختتامية للجنة إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة
الخاص الكائنة بولاية المؤرخة في

DECRET

Exemplaire N° 11

Décret N° du portant homologation des procès-verbaux de la commission de reconnaissance et de délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat du gouvernorat de (délégations de).

Le Président de la République

Sur proposition du ministre des domaines de l'Etat et des affaires foncières;

- Vu le décret du 18 Juin 1918 relatif à la gestion et à l'aliénation du domaine privé immobilier de l'Etat et notamment ses articles 1er (paragraphe 2 de l'alinéa 2) et 5 à 12;
- Vu le code des droits réels et notamment ses articles 16; 17; 18; 19; 22 et 23;
- Vu la loi n° 92-44 du 04 Mai 1992 portant transfert de certaines attributions des ministres des finances et de l'agriculture au ministre chargé des domaines de l'Etat et des affaires foncières;
- Vu le décret n° 90-999 du 11 Juin 1990 fixant les attributions du ministère des domaines de l'Etat et des affaires foncières.
- Vu le décret n° du relatif à la délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat dans certaines délégations du gouvernorat de.....;
- Vu le décret n° du relatif au report des opérations de reconnaissance et de délimitation du gouvernorat de
- Vu le décret n° du relatif à l'étendue des opérations de reconnaissance et de délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat aux autres délégations du gouvernorat de
- Vu les procès-verbaux relatifs aux travaux de la commission de reconnaissance et de délimitation des terrains relevant du domaine privé de l'Etat sis au gouvernorat de en date du.....

Décète

Article premier : Sont homologués les procès-verbaux susvisés ci-joint déterminant la consistance et la situation juridique des immeubles relevant du domaine privé de l'Etat sis au gouvernorat de (délégation de.....) indiqués aux plans annexés au présent décret et au tableau ci-après :

N° d'ordre	Nom de l'immeuble comportant des constructions ou de la parcelle de terre	Localisation	Superficie en m2	T.P.D
1		Secteur de Délégation de		
2		Secteur de Délégation de		
3		Secteur de Délégation de		

4		Secteur de		
		Délégation de		
5		Secteur de		
		Délégation de		
6		Secteur de		
		Délégation de		

Article 2 : Le ministre des domaines de l'Etat et des affaires foncières est chargé de l'exécution du présent décret qui sera publié au Journal Officiel de la République Tunisienne.

Tunis le :

Décret
